.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الرابع من سنة 2017**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية تحسنا في نمو الاقتصاد الوطني بلغ 4,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2017 عوض 1% خلال نفس الفترة من سنة 2016، معززا على الخصوص بالانتعاش الملحوظ للنشاط الفلاحي.**

**وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر والطلب الخارجي قاطرة لهذا النمو الاقتصادي وذلك في محيط اتسم باستقرار مستوى العام للأسعار وانخفاض في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بالنشاط الفلاحي**

 ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 10,9% في الفصل الرابع من سنة 2017 بعد انخفاض مهم قدره12,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 13,1% عوض انخفاض نسبته 13,7% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 10,5% عوض ارتفاع قدره 1,3%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** نموا بلغ 3,9% عوض 2,2% خلال نفس الفصل من سنة 2016، وتميزت بتحسن الأنشطة:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 16,8% عوض 3,7%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,7% عوض 2,1%؛
* الماء والكهرباء بنسبة 6,5% عوض 4,5%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 1٫3% عوض 1,1%.

كما ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة3,1% عوض 2,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. فجميع مكونات هذا القطاع سجلت ارتفاعا، قويا نوعا ما، مقارنة بالمستوى المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية:

* النقل بنسبة 6٫6% عوض 3٫4%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4٫1% عوض 3,3%؛
* التجارة بنسبة 3٫7%، نفسها المسجلة سنة من قبل؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 1٫8% عوض 1٫6%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1٫4% عوض 0٫8%؛
* الفنادق والمطاعم بنسبة 9% عوض 9,6%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 2٫9% عوض 3%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0٫3% عوض 2٫1%.

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 3٫2% عوض2,6% المسجلة خلال الفصل الرابع من سنة 2016.

وفي هذه الظروف، وأخدا بالاعتبار تباطؤ نمو الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 2,5% عوض 5٫2%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الرابع من سنة 2017 بنسبة 4,1% عوض 1% السنة الماضية.

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2017، ونتيجة لذالك سجل المستوى العام للأسعار استقرارا مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

**نمو معزز بالاستهلاك النهائي وبالمبادلات الخارجية**

* **طلب داخلي في تباطؤ**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 1,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2017 عوض 6,1% نفس الفترة من سنة 2016، مساهما في النمو الاقتصادي ب 1,8 نقطة عوض 6,5 نقطة.

فقد ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,4% بدل 3,7% مساهمة في النمو ب 1,9 نقطة مقابل 2,1 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية تباطؤا في وتيرة نموها إلى 0,8% عوض 2,3% في الفصل الرابع من السنة الماضية مع مساهمة في النمو ب 0,1 نقطة مقابل 0,4 نقطة.

في حين، سجل إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون (انخفاضا بلغ 2٫3% في الفصل الرابع من سنة 2017 مقابل ارتفاع بنسبة 13٫8% سنة من قبل بمساهمة سلبية في النمو بلغت 0٫3 نقطة بدل مساهمة إيجابية قدرها 4 نقط خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

ارتفعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 11٫9% خلال الفصل الرابع من سنة 2017 عوض 7٫4% سنة من قبل، في حين، عرفت الواردات تباطؤا مهما إلى 4٫2% عوض 19%. وهكذا، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو، إذ بلغت 2٫3 نقطة مقابل مساهمة سلبية بلغت 5٫5 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**انخفاض الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع لصافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 42,9% (التحويلات الجارية العمومية (81,7%) وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (33,2%)) مقابل 1,7% خلال الفصل الرابع من سنة 2016، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح ارتفاعا في نسبة نموه بلغت 6,3% في الفصل الرابع من سنة 2017 عوض 3,5% السنة الماضية.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 3,8% مقابل 3,1% المسجل السنة الماضية ، فقد استقر الادخار الوطني في 33,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 30,8%.

كما بلغ إجمالي الاستثمار نسبة 34,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 36,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية ، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني انخفاضا منتقلة من 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,5% في الفصل الرابع من سنة 2016.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2017:

